بسم الله الرحمن الرحيم

العدد ٣٧، فبراير ١٩٨٦م، جمادى الاول - جمادى الثاني ١٤٠٦هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

القمع السياسي شرط للتغيير

في عالم القرن العشرين تسعى الحكومات والانظمة لتحقيق الاستقرار السياسي في دولها من اجل التفرغ لبناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. ولكن رغم هذا السعي فان هذا الاستقرار غير متوفر سواء على مستوى النظام السياسي العالمي او الصعيد الداخلي للبلدان. ورغم ان هناك عوامل كثيرة تساهم في صنع هذا الوضع، ولكن القمع والظلم السياسي والاستبداد تتصدر هذه العوامل، فالظلم والاستبداد يسببان رفض المجتمع للنظام القائم، وهذا الرفض غالباً ما يتجسد في المعارضة السياسية او المسلحة. ويقوم النظام بدوره بقمع هذه المعارضة على أمل التخلص منها. غير ان هذا القمع غالباً ما يساهم في تصعيد المعارضة مما يجعل البلاد فاقدة للاستقرار السياسي وما يترتب على ذلك من تخلف على كل المستويات الحياتية.

اما حجم القمع الذي تمارسه الانظمة ضد الشعوب فيمكن تقديره بمعرفة حجم البوليس السري والسجون السياسية واجهزة المخابرات. فكلما كانت هذه الاجهزة واسعة ونشطة كلما كان النظام يعاني من حالة عدم استقرار واسعة النطاق. ومع اقتراب العالم من نهاية القرن العشرين ازدادت حدة القلق السياسي وتصاعدت اجراءات القمع في بلدان العالم، ووقف العالم وكانه عاد الى لوراء الاف السنين.

والبحرين واحدة من الدول التي تمارس حكومتها القمع السياسي على اوسع نطاق. وهذا القمع قائم اساساً على مبدأ الفرز الطائفي والتعصب القبلي، والاستبداد السلطوي. فالقبيلة الحاكمة مستبدة في نظرتها لمجتمع البحرين، وتأبى ان يشاركها أحد في الحكم. وحتى حين ارادت ان تعطي للشعب شيئاً من الحرية ما لبثت ان خنقت ذلك التوجه وعادت الى سياسة القمع والاستبداد. من هنا أصبح الحكم في الجزيرة الخليجية الصغيرة حكما بوليسيا، واصبحت العلاقة بين الحكومة والشعب تمر عبر جهاز المباحث بعناصره القمعية وتوجهاته اللاانسانية. ولهذا السبب اصبح الشعب يعيش حالة من الخوف تميزه عن كثير من شعوب المنطقة. وقد تكرست حالة الخوف هذه خلال الاعوام الاربعة الماضية بعد ان ساور حكومة آل خليفة شعور بان الناس قد استيقظوا على واقعهم السيء وقد يسعون لتغييره قريباً. وانتشرت على ضوء ذلك موجة من الخوف والانكماش لدى الكثيرين الذين ادركوا أن النظام المستبد مصمم على ممارسة اقسى اجراءات القمع بحق المواطنين، وانتشرت كذلك حالة من الفوضى الاجتماعية بعد ان عمد النظام لضرب الاسرة البحرانية عن طريق تجنيد واحد او اكثر من افرادها في سلك المباحث اما بالترغيب او بالتهديد.

يعيش المجتمع البحراني اذن هذه الايام حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب اجراءات القمع التي يمارسها نظام آل خليفة. فالحكومة خائفة من غضبة الشعب فلذلك تسعى لضربه والتنكيل به. والشعب غاضب من اجراءات الحكومة وظلمها، ولذا فهو يسعى لاحداث التغيير. وانه لامر طبيعي أن يصاحب حالة التوتر شعور بضرورة ازالة اسباب هذا التوتر.

فاذا كانت الحكومة تعتقد انها باشاعتها الخوف والحرمان في صفوف الناس ستستوعب حالة الاشمئزاز السياسي فانها بلا شك خاطئة جداً. فالقمع لا يساهم الا في تكريس حالة الرفض لدى الجماهير. واجهزة القمع والاستبداد مهما قويت لا تستطيع احتواء الانفجار المدوّي الذي تسببه غضبة الجماهير عندما يصل الضغط حدّ الانفجار. اما الشعب فقد يستكين فترة ويبدي الانقياد والانصياع لاوامر الجلادين، ولكن روح الرفض والثورة تتكرس في اعماقه كلما ازداد تفرعن الطغاة. وللتاكيد نقول أن الذعر والخوف اللذين تبثهما اجهزة السلطة يساهمان كثيراً في تنمية الوعي السياسي لدى الامة، اذ يصبح حديث الناس وشغلهم الشاغل تبادل آخر اخبار القمع والاضطهاد. ويصبح من لم يكن يشعر بضرورة التحدث حول هذه القضايا بالامس معنياً بشكل مباشر بما يدور اليوم في ساحته. والوعي السياسي، والشعور بالظلم والاستبداد السياسي كلها عوامل ضرورية لاحداث التغيير المطلوب الذي تنشده الجماهير وتقوم به.

والتاريخ القديم والحديث يحدثنا عن انعكاسات الاجراءات التعسفية على الحالة السياسية للشعب. فالانظمة القمعية تواجه عادة بردة فعل جماهيرية عارمة بينما لا تواجه الانظمة التي توفر شيئاً من أجواء الحرية بشيء من ذلك. وشاه ايران واحد من الذين ارتدت سياساتهم القمعية عليهم بالوبال وراحوا ضحية غرورهم ورغم حجم البوليس السري الذي احاطوا به عروشهم.

ان حكومة آل خليفة لتحفر قبرها بنفسها، فهل تشعر بذلك؟

وعكة خليفة تزداد سوءا

مازالت وعكة خليفة بن سلمان - اخو الامير ورئيس الوزراء - تزداد سوءا. اما المرض نفسه فلم يعلن عن طبيعته، ولكن يبدو ان خليفة يعاني من اكثر من مرض منها مرض القلب والسكري. وفي شهر ديسمبر الماضي اصيب خليفة بجلطة دموية حادة بالقلب كادت تقضي عليه. وبعد ان قضى اياما في المستشفى العسكري، سافر للعلاج في بريطانيا، ولكن صحته لم تتحسن ابدا مما اضطره للسفر الى مكان غير معلوم في الولايات المتحدة الامريكية. وقد سافر عيسى بن سلمان الشهر الماضي لزيارة اخيه في امريكا بعد ان اتضح أن حالته تدعو للقلق الشديد.

وكخطوة اولى للاستعداد لمرحلة ما بعد خليفة، فقد استدعى محمد بن سلمان - اخو عيسى وخليفة - للمشاركة في الحكم بعد ان تركها حوالي خمسة عشر عاما بسبب خلافاته مع اخوته. ومعروف عن محمد هذا جشعه واختلاسه اموال الناس واراضيهم رغم ما يتظاهر به من تدين. اما ما هو الدور الذي سيلعبه محمد بعد موت خليفة فلا يمكن تحديده الآن بل هو خاضع لما تتمخض عنه الصراعات على الحكم داخل العائلة الخليفية. ولكن من المحتمل ان يقوم بمهمات خليفة كرئيس للوزراء. اما الشعب البحراني فلا يميز بين شرين احلاهما مر وهكذا يستمر توارث السلطة ابا عن جد ويحرم الناس من ابسط حقوقهم السياسية.

نادي الروتاري يجمع التبرعات لبنك الدم

اقام نادي الروتاري «الماسوني» بالمنامة اسبوعا موسيقيا الشهر الماضي تحت رعاية وزير الاعلام طارق عبد الرحمن المؤيد وخصص ريع الحفل «حوالي ٥٠٠٠ دينار» لمشروع التبرع بالدم. وقد تبرعت فرقة فيكتوريا الهولندية باحياء الاسبوع «بدون مقابل» بمساندة من شركة الطيران الهولندية وفندق الدبلومات.

ان مجهود نادي الروتاري يذكرنا بما فعله المغني بوب غيلدوف للمجاعة في افريقيا. الفارق ان غيلدوف اقام مهرجاناته الغنائية في العواصم الاوروبية التي تستخدم فيها الموسيقى لجمع التبرعات لبعض المؤسسات الخيرية. وكذلك يلجأ بعض الشباب والشابات العاطلين عن العمل للوقوف في الطرقات وخصوصا في المداخل الى محطات النقل العامة والعزف على آلة موسيقية لاستدرار عطف المارة.

اما في البحرين، فالجهة التي تجمع الدم هي نادي الروتاري الماسوني وكأن البحرين عقمت عن المؤسسات التي تخاطب الناس وتطلب منهم التبرع بالدم، او كأن الناس لا يحرك عواطفهم الا نادي الروتاري السيء الصيت. واما وسيلة اقناع الناس بالتبرع فهي استخدام الموسيقى والغناء، وكأن شعب البحرين ليس مفطورا على حب الخير والاستجابة لنداءات التعاون الصادرة من القلوب الصادقة. وفرقة فيكتوريا وشركة الطيران الهولنديتان تصدرتا المشروع «الخيري» وكأن البحرين جزء من اوروبا في نظر آل خليفة.

فهل يعلم آل خليفة واتباعهم المتغربون ان الـ٥٠٠٠ دينار التي يجمعونها في اسبوع موسيقي كامل وبرعاية وزير الاعلام يمكن الحصول على ضعفيها من صلاة جمعة او جماعة واحدة في احد جوامع البحرين او مجلس حسيني واحد في يوم من ايام عاشوراء او رمضان او اي مناسبة دينية اخرى؟ ان شعب البحرين مفطور على حب الخير والاستجابة لنداء الضمير بشرط ان يكون ذلك صادرا عن قلوب مؤمنة ولاغراض خيرة. ولكن ذلك لا يفهمه آل خليفة الدخلاء على البلد.

ومن المتوقع كذلك أن تستمر الخلافات القائمة حالياً بين حمد وخليفة حتى بعد موت الأخير. اذ يرى كل من خليفة ومحمد بأنهما أحق بولاية العهد من حمد.

سجاد انجليزي لجامع الامير

سيتم فرش جامع الامير بالرفاع بسجاد انجليزي صنع خصيصا لذلك الغرض. ويبلغ عدد القطع اللازمة لتغطية ارض المسجد ١٧٤٧ قطعة حجم الواحدة منها ١٢٠ سم × ٧٠ سم. اما الشركة التي تقوم بصنع ذلك فهي «شركة ستودارد للسجاد»، وهي الشركة نفسها التي زودت السجاد اللازم لجامعة الخليج العربي وجامع المحرق وفندق الشيراتون بالبحرين، وكذلك جامعة السلطان قابوس. اما اختيار الشركة المذكورة لصنع سجاد جامع الامير فسببه حب الامير العميق لكل ما هو انجليزي. والا فهل السجاد التركي او الافغاني او الايراني اقل جودة؟

هموم البحرنة في صحف النظام

قدمنا للقارىء العزيز كثيراً من الكتابات حول مهزلة «البحرنة» أي احلال المستخدمين البحرانيين محل الأجانب.. وبينا انها «بحرنة مقلوبة» تماماً... اذ يوماً بعد يوم يزداد توظيف الأجانب وفي شتى المجالات كخبراء في المالية والصناعة والمواصلات والقضاء والكهرباء والماء والرياضة، لا بل حتى في مجال جمع القمامة - وبدون مبالغة - كما أن الأجانب ولا سيما الآسيويين منهم يعملون في شتى الأعمال من بيع وشراء وبناء الى حمالين في السوق بل ائمة مساجد!!

وفي ما يلي نقدم للقارىء العزيز بعض الشهادات من صحف النظام (لعام ١٩٨٥) حول هموم البحرنة:

١- الأجانب يسيطرون على سوق العمل ويسببون البطالة للمواطنين:

في هذا المجال يقول عبد النبي الشعلة وهو أحد رجال الأعمال البارزين في البحرين، في مقال في صحيفة اخبار الخليج بتاريخ ١٩٨٥/٩/٤ مانصه:

«تطفو على السطح بشكل بارز مشكلة محرجة تتمثل في عدم قدرة او تمكن أو رغبة بضعة آلاف من الأيدي العاملة الوطنية من الحصول على مكان لها في سوق العمالة المحلية.»

ويقول أيضا:

«فعدد العاطلين عن العمل من أبناء البلاد يتزايد بشكل ملحوظ ويخلق وضعاً له ظلال كثيفة على مجمل النشاطات الاقتصادية في البلاد»

وفي هذا المجال يقول الدكتور حسن فخرو في نفس الصحيفة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٠: «فنحن لسنا بحاجة لاستيراد ٥٠٠ أو أكثر من الفليبينيين او الهنود لتشغيل المشروع.. اذا كان لدينا عمالة محلية فائضة فلنضعها في الصناعات التي نسبة البحرينيين فيها متدنية»

ود. حسن فخرو كان مدير شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) وقد اجبر على الاستقالة لأنه اختلف مع أحد الخبراء الأجانب في الشركة واتهمه بالتجسس.

٢- ترشيد الصرف من قبل الدولة هو على المواطنين فقط:

حيث اصاب البحرين من الركود ما أصاب دول الخليج، وكأنه عقاب الهي من جراء حربهم للاسلام، وقد اتخذت اجراءات تقشفية منها ايقاف التوظيف في البحرين بصورة تكاد تكون كاملة، ولكن ايقاف التوظيف هذا لايشمل الأجانب ولا ينتقص من المزايا الكبيرة التي يحصلون عليها في الوقت الذي تكون معظم وظائف هؤلاء هي وظائف اعتيادية يمكن ان يقوم بها المواطنون. وهذه بعض الشكاوي الشعبية حول هذه القضية:

اخبار الخليج ١٩٨٥/٩/٣

في الوقت الذي تطبق فيه الدولة سياسة الترشيد والتقشف.. قامت وزارة الصحة قبل شهرين بتوظيف شخص اجنبي كمسئول لدائرة الحريق.. بمزايا كبيرة.. لا شك وانها ستشكل عامل ضغط على ميزانية الوزارة.. بالرغم من ان طبيعة هذه الوظيفة تجعل من الممكن لاي فرد يمتلك فكرة بسيطة عن كيفية مقاومة الحريق.. القدرة على تاديتها.. واعتقد بانه يوجد في البحرين الكثير من هذا النوع

وتحت العنوان: «لماذا التاخير في تطبيق نظام ترشيد الانفاق؟» كتبت الجريدة نفسها بتاريخ ٨٥/٩/٣ في باب «رسائل القراء» ما يلي:

«القرار الحكومي القاضي بترشيد الانفاق في ظل الظروف الحالية.. فقد اقر المجلس تقليص مصروفات الباب الاول من الميزانية في جميع الوزارات كما اوصى المجلس ديوان الموظفين ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بتنفيد وتنظيم عقود خاصة للموظفين الاجانب غير البحرينيين بدلا من وضعهم على الدرجات الحالية واوصى كذلك الى اختيار الاصلح منهم كما شدد على ان يستبدل الاجنبي بالمواطن.»

٣- دور الاجانب في تدمير الاقتصاد عن طريق السرقة، والشراء من الخارج نظير العمولات:

جرت حوادث كثيرة افتضح فيها الاجانب بالسرقات الكبيرة التي اصبحت حديث الناس في البحرين، وهذه السرقات شملت الدولة كما شملت مؤسسات القطاع الخاص. ومن اشهر السرقات في هذا المجال قضية شركة فايكنج للمباني الجاهزة، اذ احتالت الشركة على بنك البحرين الوطني بقروض كبيرة بلغت ٨ ملايين دولار، ثم هرب اصحابها الاجانب من البحرين، ولم يبق منهم الا شريكهم من العائلة الحاكمة، الذي نجا من الملاحقة القانونية بسبب حصانته العائلية!!

وكذلك ما جرى لشركة محمود المردي، حيث اشترك هندي وباكستاني في سرقتها، وقد بلغت السرقة ملايين الدنانير.

كما حدثت سرقات كبيرة من قبل رئيس المحاسبين في ادارة الكهرباء ويدعى ديفيد هيج وهو يهودي عربي يحمل جنسية أمريكية، وقد سترت الدولة على سرقاته.

ومن بين السرقات ما هو غير مباشر مثل الشراء بعمولات من الشركات الاجنبية، وتتسم هذه المشتريات بارتفاع اسعارها وكمياتها الكبيرة التي لاتتماشى مع حجم الحاجة في كثير من الاحيان، وربما تكون البضاعة غير جيدة ايضا.

وهذا النوع من السرقات كبير ولا يمكن كشفه بسهولة، كما يشترك فيه اكثر من طرف، ولا سيما ابناء العائلة المتسلطة.

تنقل صحيفة اخبار الخليج الصادرة في ١٩٨٥/١٠/٤ عن احد المسؤولين في المصانع الوطنية ما يلي:

«وحذر - اي مسؤول المصنع - من سماسرة السوق السوداء وبعض المستشارين الاجانب في المؤسسات الرسمية الذين يجنون مبالغ طائلة مقابل توقيع عقود مع شركات اجنبية تورد بعض السلع والمعدات الى الدولة. وقال ان سياسة ترشيد الانفاق ينبغي ان تطبق على مشتريات الدولة من الخارج.

واوضح ان بعض الاطراف لديها مصالح معينة لتجميد تنفيذ تطبيق قانون حماية الصناعة الوطنية، واعلن انه يملك ادلة دامغة ضد بعض الذين يتاجرون بمصالح الاقتصاد الوطني مقابل تحقيق فوائد ذاتية.

وذكر على سبيل المثال لا الحصر ان مؤسسة رسمية ضخمة انشئت حديثا في البلاد عرضت عليها شركة البحرين للصناعات الخفيفة تزويدها بكافة الاثاث الذي تحتاج اليه وبنفس المواصفات والمعايير التي تحددها، ولكن العرض قوبل بالرفض من قبل مستشار المؤسسة الاجنبي بحجة ان شركة البحرين للصناعات الخفيفة ليست متخصصة او مؤهلة لانتاج الاثاث والمعدات التي تحتاجها المؤسسة - وتم فيما بعد استيراد الاثاث من بريطانيا.»

٤- تسريح البحرينيين وابقاء الاجانب:

ولن نعلق على هذا اكثر من عرض ما ورد في صحيفة الاضواء بتاريخين مختلفين:

الاضواء ١٩٨٥/٦/٨:

لا تغبنوا البحرينيين

«التسريحات للبحرينيين والبحرينيات من بنوك الاوفشور على اشدها.. ولم تنفع او تشفع الجهود التي بذلتها الجهات المعنية لاعادتهم الى وظائفهم، فالقوم لهم الف مخرج ولا يعجزهم الافلات من اية ضغوط.. هذا اذا كانت ضغوطا وليست توسلات ومناشدات ضعيفة.

الاصرار على هذه الاستغناءات يتمثل فيه الغبن كل الغبن للمواطن. بينما السكرتيرات الاجنبيات محصنات ضد هذه التسريحات.

المفارقة الغريبة انه لما كانت هذه البنوك تنهال عليها السيولات وتجني الارباح لم يكن هناك اعتراض في عمل زوج وزوجة في نفس المصرف، لكنه اصبح الآن محرما ويتعارض مع الانظمة الدولية، وذلك لما شح تدفق السيولات، أياها وقلت الارباح ولا نقول نضبت.

نحن لا نعترض ولكن نناشد كما يناشد المعنيون ونتمنى لو ان هذا التسريح يشمل من يعملون بصورة مؤقتة ولا يتصيد البحرينيات والبحرينيين.»

الاضواء ١٩٨٥/٧/٦:

قبل ان نقف طوابير امام بيوت الاجانب

لم تجد شركات ومؤسسات القطاع الخاص وسيلة لمواجهة الركود الاقتصادي، الا فصل وطرد البحرينيين من وظائفهم.. وبات لا يمر يوم الا ونسمع فيه صوت استغاثة من موظف بحريني مطرود سواء من خلال الصحف.. او المحاكم.. او في اروقة وزارة العمل.

وفي ظني فان طرد البحرينيين وابقاء الاجانب من آسيويين وغربيين يعود الى امرين اثنين... اولهما ان من يحتل موقع المسئوليات في المؤسسات هم اساسا من الاجانب او انهم استشاريون اجانب.. وليس من المعقول ان يطرد هؤلاء ابناء جلدتهم وجنسيتهم... وثانيهما - وهذا هو الاخطر - تساهل وزارة العمل مع من يرتكب مثل هذا الخروج على الاعراف والقوانين بحق البحرينيين..

باختصار ان فصل البحرينيين من وظائفهم وبالحجم الذي بدأنا نراه مؤخرا يكشف، في الواقع، وبوضوح - ونقولها بصراحة تامة - تساهل وزارة العمل وعدم وجود تشريع واضح يعينها على النهوض بمسئولياتها.. رغم انها وجدت لحماية العامل المواطن.

ونحن هنا لا نريد ان نناقش الاسباب التي فرضت هذه التسريحات التي كانت يجب ان تتناول الاجانب اولا... اذا كان العذر ركودا اقتصاديا.

فالايام القادمة - وكما تقول كل المؤشرات - ونتيجة للركود الاقتصادي الذي يلف عموم المنطقة ومن بينها البحرين... فان مساحة الوظائف ستتناقص وبشدة.. وقد تستغني الكثير من الشركات والمؤسسات عن عملها وموظفيها.. وبدون تدخل الوزارة بشكل جدي فان «التفنيشات» قد يكون اغلبها من نصيب البحرينيين.. للاسباب التي ذكرناها آنفا.. اي اننا نكتب لكي نقول للوزارة بان المواطن بات فعلا في حاجة لذك اليوم اكثر من اي وقت مضى..

وفي كلمات قليلة واضحة نقول: ينبغي على الوزارة - وفي ظل هذه الظروف الصعبة - ان تقف وقفة متشددة وحازمة مع تلك الشركات والمؤسسات التي تحاول - في هذه الايام - التخلص من البحرينيين.. حتى لا نفاجأ يوما باننا - نحن المواطنين - نقف طوابير امام بيوت الاجانب نشحت لقمة العيش...

٥- زوجات الاجانب يعملن في البلاد خلافا للقانون، وهن موضوع للفاحشة:

لنقرأ ما كتبه رئيس تحرير جريدة الاضواء بتاريخ ١٩٨٥/٦/٨:

تحديد عمل الزوجات

زوجات الموظفين الاجانب معظمهن يعملن في البلاد مما لايترك مجالا للمواطن او المواطنة للحصول على عمل يعينهم على العيش الكريم، والحياة التي لا يكتنفها العوز، ولا تدمرها البطالة.. وبالرغم من ان جواز هؤلاء الزوجات يحمل ختما بعدم التشغيل، فانه يجري توظيفهن على أساس وقتي وجانبي.. لكن الشهور تمر والسنين تكر... وهذا التوظيف الوقتي اصبح اشبه بالابدي..

فلا يستدعي الامر من صاحبات العيون «الزرقاوات» ورقة عمل، ولا تجديد اقامة لانه يكفيهن بعد مضي ٦ شهور قطع تذكرة الى اي بلد مجاور بمبلغ زهيد والعودة ثانية الى البحرين.

اما الآسيويات.. فانهن مرغوبات... وتفسير ذلك عند بعض المتنفذين في بعض المكاتب والمؤسسات.. اما المؤهلات.. فهي جمال الفتاة.. «والذي منه».. مما هو أت آت!!

والا فمن يفسر لنا ان مثل هذه السكرتيرات.. لا يحسن سوى الضرب على الآلة، وتنظيم المواعيد.. وهذان العملان لا يحتاجان الى تقنية او علم فريد... في وسع اي فتاة بحرينية ان تتقن ذلك في شهر او شهرين.. آذا لم تكن مستعدة لاستيعاب ذلك في اسبوعين!

اليس ذلك بندا من بنود الترشيد... ومما يستدعي التحديد؟!

٦ـ الاجانب يشيعون الجرائم في البلاد:

فشعب البحرين معروف انه شعب طيب مسالم، ويندر ان يقوم بجريمة قتل، غير ان الاجانب اشاعوا الرعب في هذا البلد الآمن، مساعدين بذلك آل خليفة في مهمة الارهاب، فكثرت حوادث القتل والاغتصاب، التي يكون ابطالها في الغالب من الهنود والباكستانيين، في الوقت الذي يكون جزاؤهم القانوني لا يتماشى وحجم الجريمة، ولنستمع هنا لرأي احد ابناء الشعب حول اغتصاب العامل الباكستاني «نعمت خان» لطفلة عمرها اربع سنوات:

اخبار الخليج ١٩٨٥/٦/٧:

الجريمة والعقاب

«لقد نشرت احدى الصحف المحلية مؤخرا عن قيام بعض الآسيويين باختطاف طفلة عمرها اربع سنوات. اسباب ذلك معروفة ولا تحتاج من يفك رموزها وهي:

اولا: آلاف من الاسيويين، وخصوصا الفلبينيين مازالوا يسرحون ويمرحون بل ويقيمون بين مدن البحرين وفي قلب الرفاع والمنامة والمحرق، يعيشون بكل عاداتهم السيئة واعمالهم المشينة، فكيف نستغرب من حدوث مثل هذه القصص، بل سنتوقع مشاهدة او سماع الكثير من هذه المآسي والله يعلم، هذا خبر نشر في الصحف، ربما هناك العشرات التي لا نعرفها. من المسئول عن ذلك؟ هل هو الذي جلبهم واسكنهم بين عائلات الناس بينما هو بعيد عنهم ولا يهمه، طالما الرصيد في آخر الشهر يتضاعف، او ان الحكومة مسئولة عن ذلك في غياب القوانين...

ثانيا: كلنا يقرأ كل يوم الاحكام التي تصدرها محاكم البحرين وكلنا يتعجب من الاحكام. شخص يقتل بعجلات سيارته انسانا بريئا ثم يضبط وليس لديه اجازة سياقة او سكران يحكم عليه شهرين والآخر يسرق شنطة يحكم عليه ستة اشهر وطبعا الغرامة المالية واجبة وكأن المحاكم متعطشة للمال فقط، ومن يدري ربما الذين خطفوا البنت، وفعلوا ما فعلوا ربما يحكمون شهرا و٥٠٠ دينار.. اذن كيف لا تنمو الجريمة وتنتشر مثل هذه القضايا طالما لا يوجد حكم رادع.»

٧ـ الاجانب ـ ولا سيما الآسيويين ـ حققوا فعلا البحرنة ولكن بالمقلوب فهم استقروا في معظم الاعمال والحرف فأصبحوا صيادي اسماك وصناع شباك الصيد، ونجاري سفن الصيد وحمالين ايضا:

فقد نشرت صحيفة الخليج الظبيانية تحقيقا حول الحمالين في البحرين، وكيف اصبحت مهنتهم مهددة بسبب منافسة الآسيويين لهم. وذلك في العدد ٢٣١١ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٤ وننشر هنا عنوان المقال فقط:

في البحرين:

«جيل الحمالين يحال الى معاش العربات «المودرن» والعمالة الآسيوية دخلتا حلبة المنافسة»

والادهى من كل ما سبق ان اصبحوا ائمة مساجد وهم لا يجيدون العربية، في الوقت الذي يودع فيه الاسلاميون السجون، او يقتلون في ظروف مأساوية كما فعل بالسيد الشهيد امام جامع الخواجة السيد احمد الغريفي حيث دهس بسيارة.

السلطة الخليفة والضمان الاجتماعي

المقصود بالضمان الاجتماعي هنا هو ما تقدمه الدولة من معونات مالية ونحوها، عند عجز الفرد عن العمل، لأي سبب من الأسباب، او عند عدم كفاية المردود المالي لعمله، لاعاشته واعاشة من يعول.

وللحديث عن الضمان الاجتماعي في البحرين، لا بد من التطرق الى تركيبة شعب البحرين من الناحية السياسية، اذ يتكون شعب البحرين الحالي من الناحية السياسية من طبقتين:

١ـ طبقة الاقلية الحاكمة:

وهي تمثل عائلة آل خليفة، ويقدر عدد أفرادها بأربعة آلاف شخص، وهناك أقوال بأنها تصل الى ثمانية آلاف شخص وعندها تصل نسبتها الى ٢٪ من سكان البحرين حسب آخر احصائية رسمية في بداية الثمانينيات. وهذه العائلة تعيش الترف والبذخ، وهي مكفولة مالياً من جميع النواحي، فأول ناحية للكفالة هي وجود مرتب دائم لكل فرد منها منذ ولادته، ويزداد هذا المرتب زيادة مضطردة مع عمر الشخص، كما تدفع له مبالغ خاصة لدراسته وزواجه ومسكنه، ونحو ذلك.

كما أنه مكفول أيضا من ناحية ضمان التوظيف في الدولة، وفي أعلى المناصب دائما، الى جانب اتاحة الفرص له لممارسة التجارة وامتلاك العقارات، كما يحلو له.

٢ـ طبقة الأكثرية المحكومة:

وهي تمثل الشعب البحراني، وهذا الشعب لا ضمان له، الا ما يتعلق بموظفي الدولة الذين يحصلون على رواتب تقاعدية. لسنا بصدد التطرق لها هنا في مدى كفايتها للموظف المتقاعد. وسينصب حديثنا على الضمان الاجتماعي لعموم الشعب.

والضمان الاجتماعي ـ بالمعنى الذي قصدناه في الموضوع ـ مفقود في البحرين، ونشير هنا الى نوع بسيط من الضمان يطلق عليه «المساعدة الاجتماعية» وهذه المساعدة مرت بمرحلتين:

١ـ المرحلة الأولى: استعطاف الأمير في ديوانه

وذلك بأن يتجه الشخص المحتاج مادياً الى «الأمير» في ديوانه بالرفاع حيث يقدم رسالة يصف فيها أحواله وحاجته، ويترجى فيها أن يعطف «الأمير» عليه لأنه من «خدامه» المحتاجين.. وربما يحتاج الشخص للحصول على جواب الى عدة زيارات، وقد يجاب على طلبه فيعطى مبلغاً زهيداً لا يزيد على عشرة دنانير. وقد أخبرنا أحدهم أنه بعد زيارات متعددة حصل على ثلاثة دنانير فقط.

وقد يستمر هذا العطاء كل شهر.. وقد ينقطع بعد المرة الأولى. وتدور أقوال كثيرة حول التعدي على هذا النوع من العطاء من قبل المسؤولين في الديوان «الأميري».

وكان هذا الاسلوب متبعاً حتى نهاية الستينيات.

٢ـ المرحلة الثانية: قسم الرعاية الاجتماعية:

منذ بداية السبعينيات وانشاء الوزارات بعد دعاية الاستقلال عن بريطانيا، رغب «الأمير» في ان يتخلص من المترددين على ديوانه من الفقراء والمحتاجين، فتم انشاء قسم الرعاية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ليتولى شؤون الفقراء، وعندها منع الفقراء من الاتجاه الى ديوان الأمير بصورة نهائية.

وقسم الرعاية الاجتماعية يستقبل طلبات المعونة من الفقراء، ثم يدرس هذه الطلبات ميدانيا، ليقرر مدى استحقاق هؤلاء الفقراء للمعونة من عدمها. واسم هذا القسم أكبر من واقعه كثيراً، فحتى هذا العام ١٩٨٥. وبعد الزيادات التي طرأت على المبالغ التي يدفعها القسم، فانها ـ أي المبالغ ـ وكما وردت في مقابلة في جريدة الأضواء بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٧ مع حياة المهزع رئيسة قسم الرعاية الاجتماعية بالوكالة، أصبحت كالآتي:

«يصرف لرب الأسرة ثمانية عشر ديناراً، وثلاثة دنانير للزوجة، ويصرف لكل طفل ثلاثة دنانير، بحيث لا تتجاوز المساعدة بأي حال من الأحوال خمسة وأربعين ديناراً مهما تزايد عدد أفراد الأسرة.

ولكن في حالة وجود أم الزوج... أو أم الزوجة أو قريب من الأسرة، تصرف له مساعدة خاصة، وهي الثمانية عشر ديناراً حتى لا يشارك الأسرة في المساعدة التي تصرف لها.»

نعم! هذا هو الضمان الاجتماعي في البحرين!!

ستمائة فلس يومياً لرب البيت.. ومائة فلس يومياً للزوجة، ومائة فلس يومياً لكل طفل.. وهذا الضمان لا يحتمل التعليق، فقد ضاق فتر عن مسير.

والقضية ليست في ضآلة المبلغ فحسب.. وانما في بقاء الأسرة ضمن قائمة الانتظار لمدة تصل الى سنتين حتى تحصل على هذه المساعدة، حسب قول رئيسة قسم الرعاية الاجتماعية بالوكالة.

والأعجب من هذا أن هذه المساعدة تتوقف نهائيا في حالة حصول رب الأسرة على مرتب شهري مقداره (خمسون دينار) من عمله.

منع المشاريع الخيرية:

لما وجد الشعب عدم اهتمام الحكومة بالفقراء، أخذ ينظم أموره بنفسه، فينشىء صناديق خيرية لدعم الفقراء والمحتاجين، غير أن الحكومة الجائرة تدخلت ومنعت هذه النشاطات بحجة أنها أعمال قد تؤدي الى الاثراء غير المشروع. عندها تقدمت جماعات عديدة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية طالبة الاجازة باشهار جمعيات خيرية. ومن بين هذه الجماعات، جماعة من منطقة جد حفص، قدمت الى وزارة العمل تفاصيل عن مشروع الجمعية الخيرية، وطلبت في اجازتها أن ترسل الوزارة محاسبين قانونيين للاطلاع على كيفية التصرف بالأموال وكتابة تقارير بذلك الى وزارة العمل، غير ان الوزارة لم تستجب لمثل هذه المطالب، ولكن جميع الطلبات ردت او جمدت في الوزراة دون ذكر الاسباب ، فما كان من ابناء الشعب الا أن أسسوا صناديق خيرية سرية لمساعدة الفقراء، متحملين بذلك مخاطر ملاحقة السلطة لهم.

جمعية البحرين الخيرية:

بقيت السلطة معارضة للجمعيات حسب النمط المتقدم، وسمحت للكثير من الجمعيات الأخرى كالجمعيات النسائية وجمعية الهلال الأحمر، غير ان هذه الجمعيات ـ وبغض النظر عن سلبياتها الأخرى ـ تقتصر على توزيع بعض المواد العينية كالحليب المجفف والملابس، وفي مناسبات معينة كالأعياد وهي غير مؤهلة للقيام بعملية الضمان ولو بصورة بسيطة وذلك نظراً لضعف قدراتها المادية.

وعلى اثر الالحاح الشعبي أشهرت السلطة جمعية خيرية واحدة فقط، وذلك في بداية الثمانينيات، سميت «جمعية البحرين الخيرية» تقوم بجمع الأموال وتوزيعها على الأسر المحتاجة.

وبدأت الجمعية تعمل، وهي تضم بعض الأفراد الخيرين من أبناء الشعب بكافة انتماءاته، غير أن السلطة خشيت أن تأخذ الجمعية خطا يخالف خط السلطة، لا سيما وأن الجمعية قد اتجهت في ما تجهت اليه، لدفع بعض المساعدات المادية لعوائل المعتقلين، فما كان من السلطة الا أن أرسلت نائب المدير العام للأمن العام العميد ابراهيم بن محمد آل خليفة ليكون نائب رئيس الجمعية، ورئيس لجنة العلاقات العامة فيها وهي الواجهة التي تتعامل بها الجمعية مع الناس.

خاطرة: مشكلة المياه وذنب الكلب

يقول المثل الشعبي البحراني «أعوج من ذنب الكلب»، ويضرب هذا المثل على الانسان الذي يخطيء دائماً فهو معصوم من الصواب. ويقال ان ذيل الكلب وضع في ماسورة - ليس فيها ماء حار طبعاً - لمدة ١٠٠ عام ثم أخرج فعاد الذيل الى التوائه واعوجاجه. فالاعوج لا يصدر منه الا المعوّج حسب هذا المثل. مرّت بذهني هذه الجملة وانا أتابع ما يكتبه المواطنون عن مشكلة المياه في البحرين. فلم يقدم هذا النظام على مشروع الا وكان كارثة على المواطنين وآخرها فواتير المياه الحارة. فلم تكتف الدولة (بكسر) ظهور المواطنين بفواتير المياه التي تصل الى ٢٠ و ٣٠ وحتى ١٠٠ دينار بل ان المواطنين لا يستفيدون من هذه المياه. فالمياه حارة جداً حتى أن وحدة الامراض الجلدية بمستشفى السلمانية على وشك الانفجار من كثرة زوارها!!

ولا شك ان شكوى النّاس بلغت حداً لا يطاق.. اذ كيف يتجرأ انسان مثل محمد قاسم الشيراوي رئيس تحرير جريدة «الاضواء» الاسبوعية، وهو المعروف بولائه للسلطة ويتساءل عن معقولية فواتير المياه ثم يضيف ان المياه اباحها الله للملأ كالهواء والكلأ.

نعم أباحها الله يا شيراوي وحرّمها العتوب.. كغيرها من نعم الله على الانسان كالحرية والكرامة والسلام والأمن حرّمها العتوب على شعبنا.

نرجع لمشكلة المياه،،، فمن الصدف الغريبة ان منطقة الرفاع - سكنى أبي قرون والجراجير - انعم الله عليها بمياه باردة تأتي من (التناطح) العكسي في محطة أبو جرجور!! حسب قول المسؤولين في الكهرباء.

أما باقي الشعب فتصله المياه نتيجة التبخير والتكثيف في محطة سترة فتحوّل حماماتهم الى حمامات بخار تركيّة وبأسعار معقولة!!

ولا تستطيع الدولة حسب تصريح المسؤولين صرف الملايين لزيادة مخزون المياه - كحل لحرارته -.. بل تصرف الملايين هذه على أجهزة القمع السلطوية في القسم الخاص وعلى مشاريع اللهو والمجون المنتشرة في البلاد.

ولعل قائلا يقول: وما المانع من وجود المياه الساخنة في بيوتنا فهذا يجعلنا نستغني عن السخانات في الشتاء ويمكننا عمل الشاي والقهوة مباشرة من الحنفيات!! اما السباحة والوضوء وغيرها فعلى الشعب ان يشتري قوالب من الثلج يخلطها مع المياه اذا كان الحمام التركي غير مرغوب فيه.

وهكذا تخلق الدولة الأزمة.. وعلى خطى الدول العربية المتقدمة (!) حيث يمنع البيض مثلا من الأسواق ثم ينزل اليها بقرار «تأريخي» من مجلس الثورة!! وليس من المستبعد ان يصدر قرار تأريخي من (سمو) رئيس الوزراء الحنون جداً لتبريد مياه المواطنين.

اما المياه الجوفية فالدولة تدّعي انها تحاول الابقاء عليها وزيادة منسوبها والمحافظة على نظارة البلاد... وكأن الناس صمٌ بكمٌ عميٌ لا يعقلون ما يجري حولهم.. فالمعروف أن العتوب حاولوا بكل جهدهم طمس رموز العزة ومعالم الكرامة في البلاد بأهمال ينابيع المياه وازالة آلاف النخيل واستبدالها بنخل بلاستيك لا يحتاج للري.

ويروي أحد المواطنين (المحروقين) انه نزل عنده ضيف من احدى الدول الشقيقة المجاورة.. ولما حان وقت الصلاة ذهب الأخ الى الخلاء وبعد ذلك بخمس دقائق دوّت صرخة اهتز لها البيت فقد سكب الماء ولم يعرف أنه يغلي!!

ولما استفسر الأخ الضيف عن سرّ حرارة الماء اللاهبة لم يستطع الأخ الا ان يشرح له علاقة وهج الشمس بخزانات المياه. على كل فأن الضيف من يومها لم يتوضأ ابدا بل كان يتيمم لكل فريضة وظل واقفاً ذلك اليوم لمدة طويلة يرفض الجلوس لما لحقه من اذى من حرارة الماء والعياذ بالله!!

مواطن آخر ذكر ان عملية التكييف في البيوت باهظة الثمن فمن جهة تحاول المكيفات تلطيف الجو ومن جهة أخرى فأن المواسير (تسخّن) وتدفيء جدران المنزل فترتفع فاتورة الماء وفاتورة الكهرباء - ما أذكى العتوب!! - ورحم الله ايام زمان التي يجهلها (فيليب الراسي) النصراني الاجنبي والمحرر في (الاضواء) والذي يكره التأسي على ايام زمان.

ايام زمان يا (فيليب) كنّا نعيش في المظاعن آمنين وكانت المياه فيها وافرة وحلوة ومباحة. وكنّا نعيش في ظلال النخيل الباسقة وثمرها المتهدّل اعزّة كرماء. وكنّا نستحم ونتوضأ ونشرب ونغسل ونسقي الزرع من هذه النعمة الربّانية دون أن نحسب لفواتير أسيادك ودون ان تشوي جلودنا حمامات تركية وتحترق تحت سياط المباحث.

وما نحن بالمطالبين بأعادة عجلة الزمان الى الخلف.. ولكننا نتذكر ايام زمان لان المرء يطمع دائماً في مستقبل افضل.. واليوم كان مستقبل الأمس واذا به كالحاً فذكر الطيب الماضي انما هو من باب انتقاد الخبيث الحاضر.

وما دمنا نتكلم عن المياه وفواتيرها لا بد هنا من الاشارة الى رسالة للمواطن «يوسف المحرقي» نشرتها اخبار الخليج في ٢٦/٥/١٩٨٥ وذكر فيها:

«ان ضغوط الفواتير الثلاث.. الماء والكهرباء والهاتف تستهلك اكثر من نصف راتب المواطن الذي يتقاضى ٣٠٠ دينار شهرياً. اما الذي يتقاضى ١٥٠ دينار فأن راتبه كله للفواتير او يبق بدون ماء او كهرباء او هاتف.

اليك يا أخ يوسف ولكل المواطنين الذين يئنون من عبء الظلم الخليفي رجاء بتقديم سؤال لا نشك في انه لن ينشر في الصحافة المحلّية.. ولكن قدمه لنفسك..

هل يدفع أفراد العائلة الحاكمة فواتير ماء او كهرباء او هاتف؟؟ والجواب معروف ومسلّم به.. فهم لا يدفعون الفواتير.. فقد اعفوا من ذلك واعفوا حتى من الضرائب الجمركية... فما داموا لا يشعرون بوطأة الفواتير والقوانين في البلاد فأن الكلام معهم كالأذان في الخرابة.

لقد جعل آل خليفة من الماء كل شيء محروق وميت بعد ان جعل الله من الماء كل شيء حي.

فيا عتوب الجور ارجعوا لنا مياهنا الجوفية التي تستخدمونها في برك سباحتكم في بساتين المجون والعبث والظلال... ولا نريد بخاركم فقد اعمى العيون وشوى الجلود وازكم الانوف.

تحية للامام والثورة

يا امام المسلمين وقائد ثورة المستضعفين نبارك لك وللشعب الايراني المجاهد حلول الذكرى السابعة للثورة الاسلامية المباركة التي اطاحت بطاغية العصر ومهدت الدرب للقضاء على الكفر والطغيان في العالم، ونعاهدك على الاقتداء بدربك درب الثورة حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله. تحية اجلال واكبار لك يا من هزمت اعداء الامة من شعب البحرين الوفي للاسلام والثورة.

طلع الفجر.. قد أطل الإمام ... آية الله.. قائد ضرغام
قد نمته أرومة من علي ... طاب بدءاً وطاب فيه الختام
رفع الصوت أن أبيدوا الطواغيت ... جميعاً كي يستريح الأنام
ويؤوبوا لله من دون خوف ... او ضلال بيثه الحكام
فاستجاب الأخيار من كل صوب ... وتهاوت من رعبه الأصنام
وغدا الكفر كاشر الناب حقداً ... أن يرى صحوة ودينا يقام
فتولى إبادة الحرث والنسل ... بحرب يقودها صدام
باغيا أن يعود للناس كفرٌ ... ونفاق ويترك الاسلام
غير أن الاسلام قد ظل صلداً ... شامخاً واستقام فيه النظام
وغدت حربهم عليهم وبالاً ... كلها خيبة وموت وزؤام
وافتضحاح وخسة لعروش ... قد توارى من خلفها اقزام
فتنادوا والحاقدون جميعاً ... إن دين الاسلام دين سلام
انما الصلح فيه خير الفريقين ... مبين فلتستجب يا امام
قال: لا صلح.. انما الصلح شر ... عندما يستباح فيه الحرام
وسنبقى محاربين الى أن ... تنتهي فتنة لكم ومرام
ويسود الدينُ الحنيف البرايا ... ويعم المستضعفين الوئام
تلك امنيّتي... وشرعة ربي ... انما الدين عنده الاسلام
بارك الله في خطاك وابقا ... ك اماما «يذوب» فيه الانام
وأعز الاسلام منه بنصر ... أنت فيه المبجل المقدام
اذ تصلي في كربلاء اماماً ... ثم في مقدس ونعم المقام
وسلام عليك دمت عزيزاً ... ومنيعاً حتى يقوم الإمام

الموازنة العامة للعام ٧٦/٧٧

تم الاعلان عن ميزانية البحرين للعام ١٩٨٦/١٩٨٧، وحدد حجمها بـ ١,١١٠ مليون دينار ٣,٩٧٠ دولار امريكي. ولم تذكر تفاصيل الميزانية او حصص الوزارات منها. غير ان مصادر مطلعة قالت بان وزارتي الداخلية والدفاع نالتا نصيب الاسد من الزيادة في مخصصات الوزارات. ورغم ان الميزانية الجديدة اكبر قليلا من ميزانية العام المنصرم، الا ان الهبوط في اسعار النفط سيخلق عجزا في الميزانية قد يصل الى ٥٠ مليون دينار. هذا في الوقت الذي شددت فيه الحكومة على ضرورة الاستمرار في سياسات التقشف والابقاء على سياسة ترشيد الانفاق.

اما العجز المتوقع في ميزانية هذا العام فسيعطي الحكومة الحجة لرفع اسعار المواد الاستهلاكية وتقليل الخدمات الاجتماعية. وكما صرح عيسى بورشيد، وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، فان العجز في الميزانية «سيغطى داخليا». وهذا قد يعني رفع اسعار الخدمات العامة كالماء والكهرباء.

وتجدر الاشارة الى ان بامكان الحكومة تلافي هذا العجز لو لم تقصر دخل الدولة النفطي على معدل الانتاج اليومي لجزر البحرين والبالغ ٤٦,٠٠٠ برميل/يوميا وما يتم تكريره في مصفاة البحرين. اذ بامكانها تخصيص جزء من مدخول حقل نفط «ابو سعفة» الذي يتعدى انتاجه انتاج البحرين ويذهب بأكمله لجيوب العائلة الحاكمة.